دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق في مكافحة الفساد المالي والإداري

أ.د. شيماء عادل فاضل

م.د. علي طارق جاسم

الجامعة العراقية/ كلية الإدارة والإقتصاد

المستخلص

لا يختلف أحد منا على ان كافة المجتمعات سواء في الشرق او في الغرب تتضمن قدر معين من الفساد، اذ لا يوجد مجتمع فاضل يخلو من الفساد والمفسدين.

لكن القضية التي تشغل مجتمعنا العراقي بالتحديد الذي يعاني من فساد ايضا هو حجم الفساد واتساع دائرته بمرور الوقت وتشابك حلقاته وترابط آلياته وكيفية السيطرة علية ومن ثم القضاء عليه تدريجيا، على اعتبار ان اثاره اصبحت لها صدى بعيد لا يشمل الفرد والمجتمع فحسب وانما يمتد تأثيره على الاقتصاد الوطني ويعرقل مسيرة نموه وازدهاره بحيث يخدم اجندات خارجية.

ولأجله تضمن البحث تسليط الضوء على الدور المهم الذي من الممكن ان تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد المالي والاداري في مجتمعنا العراقي لما لهذه المؤسسات من تأثير لا يمكن الاستهانة به في سلوكيات افراد مجتمعنا، فضلا عن قطع الطريق امام الاطراف التي تسعى جاهدة لتدمير بلادنا ضمن دائرة (التدمير – النهب – الفساد)لا بقاءه خارج التأثير في المنطقة واطالة امد انتعاشه

والاهم من هذا كله ان الفساد بكل اشكاله هو سلوك غير صحيح وغير صحي اشبه بالمرض النفسي نتج عن الخوف من المستقبل، وهذا مما دعانا ومن منطلق الواجب الوطني ان نساعد من خلال تقديم مقترحات لمعالجة هذا المرض او السلوك الخاطئ الذي يتزايد تدريجيا في مجتمعنا انطلاقا من رؤية ان بناء الداخل هو اساس بناء قوة الدولة في مواجهة التدخلات والاخطار الخارجية.

Abstract

None of us does not differ from that of all societies, whether in the East or in the West involve a certain amount of corruption, no virtuous society free of corruption and immorality,

But the issue that occupies our Iraqi society in particular, which suffers from corruption as well is the size of corruption and the expansion of its circle over time and the intertwining of the rings and the interdependence of the mechanisms and how to control and then gradually eliminated, considering that the effects have resonated far not only the individual and society, but extends to the impact on the economy and hinders its growth and prosperity so as to serve foreign agendas.

The research included highlighting the important role that civil society organizations can play in combating financial and administrative corruption in our Iraqi society because these institutions have an effect that cannot be underestimated in the behavior of members of our

society, as well as cutting the way for the parties that strive to destroy our country Within the circle (destruction - looting - corruption) to keep it out of influence in the region and prolong the recovery

The most important of all is that corruption in all its forms is an incorrect and unhealthy behavior, similar to the psychological illness caused by the fear of the future. This is what prompted us, on the basis of the national duty, to assist in making proposals to deal with this disease or the wrong behavior that is gradually increasing in our society. Seeing that the building of the interior is the basis of building the power of the state in the face of external interventions and dangers.

منهجية البحث

أهمية البحث: تنبثق اهمية البحث من حاجة أساسية وهي القضاء عل الفساد المالي والإداري الذي انتشر في مفاصل الدولة والمجتمع، والقا الضوء على مؤسسات المجتمع المدني في التصدي لتلك الظاهرة.

اهداف البحث: يهدف البحث الى إيجاد سبل جديدة للقضاء على الفساد المالي والإداري ويهدف أيضاً ان يكون لمؤسسات المجتمع المدني دور فاعل في التصدي للفساد الذي يمثل وجه اخر للإرهاب.

فرضية البحث : يفترض البحث ان لمؤسسات المجتمع المدني دور أساسي في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإدارة ومن خلال سياق البحث سوف يتم اثبات صحة الفرضية من عدمها ضمن المعطيات المتوفرة وما يشير اليه الواقع الفعلي لظاهرة الفساد ودور المؤسسات في التصدي له .

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في التساؤل التالي: هل لمؤسسات المجتمع المدني العراقي دور فاعل في الحد من الفساد المالي والإداري؟ ، مشكلة الفساد في العراق تعد من الأمور الأساسية التي تجب معالجتها ماهي الاليات المتبعة من قبل مؤسسات المجتمع المدني للتخلص من الفساد والحد منه؟ .

منهجية البحث: تتبع الدراسة عدد من المناهج البحثية المعتمدة في بحوث مماثلة منها المنهج التاريخي والوصفي والمقارن وكذلك المنهج التكاملي وذلك للتوصل الى ادق النتائج المتوخاة من هذه الدراسة.

عينة البحث: تلقي الدراسة الضوء على مؤسسات المجتمع المدني العراقي تحديداً في التصدي لظاهرة الفساد الذي انتشر في مفاصل الدولة والمجتمع العراقي بعد 2003.

هيكلية البحث: يتكون البحث من منهجية ومقدمة وثلاث مباحث المبحث الأول يحمل عنوان منظمات المجتمع المدني – رؤية عامة اما المبحث الثاني فيحمل عنوان مؤسسات المجتمع المدني العراقي ودورها في مكافحة الفساد المالي والإداري اما المبحث الثالث فتضمن اليات تعزيز دور منظمات المجتمع المدني العراقي في مكافحة الفساد المالي والإداري، ومن ثم خاتمة واستنتاجات وتوصيات.

المقدمة

منذ عام 2003 وبلدنا العراق يشهد تحول تأريخي جاري وعلى مستوى الاصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية..... يصعب تكراره في مكان اخر، ولا يمكن إطلاق حكم نهائي على نتائج هذا التحول انطلاقا من قناعة لدى الباحثان ان حصاد التحولات قد يحتاج الى عدة سنوات، وربما الى عقود من اجل تقويمه والحكم عليه بشكل موضوعي، ولكن وبعد مرور حوالي أكثر من اربعة عشر عاما لا يزال العراق ساحة للقتال والمعارك الطاحنة في داخله وما بينه وبين الجماعات الارهابية المتطرفة.

فضلا عن استشراء الفساد بكل صوره ولاسيما الفساد المالي والاداري، مما شكل عبئا ثقيلا اخر على الدولة لما له من انعكاسات خطيرة على مستقبلها بكافةجوانبه الاقتصادية منها ام الاجتماعية ام الثقافية لما تجلبه من خسائر لا تقدر بثمن.

ورغم الجهود القليلة نسبيا في محاربة مثل هكذا نوع من الفساد ،ومن بين هذه الجهود يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني التي تعد عاملاً مؤثرا على المستوى المحلي على وجه الخصوص أو على المستوى الدولي بشكل عام ، نتيجة تطور عمل هذه المؤسسات ،وكيفية سعيها في حل المشاكل التي يعاني منها مجتمعها ، فضلا عن طبيعة دراساتها ارتباطاتها ،ولاسيما في مجال معالجة قضايا الفساد المالي والاداري ،الذي يشكل محور الدراسة والذي يحاول بحثنا كشفها وتسليط الضوء عليها محاولة لضرورة اعادة الهيكلة التي تعد ضرورة ملحة لا يمكن لمتخذي القرار العراقي تحاشيها .

ان مؤسسات المجتمع المدني هي منظمات تقوم بتحليل ومشاركة في البحث عن حلول مناسبة او وضع سياسات عامة وبالتعاون ما بينها وبين الدولة خدمة للصالح العام باعتبارها اصوات مستقلة تترجم بلغة مفهومة وموثوقة ومتاحة لصناع السياسات العامة ولعامة الناس .

وبما ان المجتمع العراقي لا يستطيع ان يقف بعيدا عن دائرة التأثر بما يدور حوله من تقدم متسارع في جوانب المعرفة، فضلا عن تسليط الضوء على أبرز الادوار الفاعلة في عمل هذه المنظمات وكيفية مكافحتها للفساد المالي والاداري، ولغرض تحديد ما هو المطلوب في المرحلة القادمة جاء موضوع بحثنا سبيلا لالتماس الحلول السريعة والممكنة للأجيال القادمة من خلال هيكلية منظمة ابتدأت بمقدمة للموضوع ثم ثلاثة مباحث فضلا عن خاتمة تبعها استنتاجات وتوصيات تم ادراجها عسى ان تفيد القارئ الكريم

المبحث الأول

منظمات المجتمع المدني – رؤية عامة

يشير مصطلح المجتمع المدني إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعات حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة، وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني تقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل، أو التأثير على السياسات العامة، ويمكن أن يجتمع مواطنون خارج دائرة العمل الحكومي لنشر المعلومات حول السياسات، أو ممارسة الضغوط بشأنها، أو تعزيزها.

يضم المجتمع المدني عدد واسع النطاق من المنظمات الغير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين،

استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية (ابو النصر ،2007: 23)

ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى جمعيات ينشئها أشخاص تعمل لنصرة قضية مشتركة، وهي تشمل المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري، أما الميزة المشتركة التي تجمع بين منظمات المجتمع المدني كافة، على شدة تنوعها، فهي تتمثل باستقلالها عن الحكومة والقطاع الخاص من حيث المبدأ، ولعل هذا الطابع الاستقلالي هو ما يسمح لهذه المنظمات بأن تعمل على الأرض وتضطلع بدور هام في أي نظام ديمقراطي.(الصوراني ، 2004 : 27)

ثمة اجتهادات متنوعة في تعريف مفهوم المجتمع المدني تعبر عن تطور المفهوم والجدل حول طبيعته وأشكاله وأدواره فالمعنى المشاع للمفهوم هو «المجتمع السياسي» الذي يحكمه القانون تحت سلطة الدولة، لكن المعنى الأكثر شيوعاً هو تمييز المجتمع المدني عن الدولة، بوصفه مجالاً لعمل الجمعيات التطوعية والاتحادات مثل النوادي الرياضية وجمعيات رجال الأعمال وجماعات الرفق بالحيوان، وجمعيات حقوق الإنسان، واتحادات العمال وغيرها، أي أن المجتمع المدني يتكون مما أطلق عليه إدموند بيرك الأسرة الكبيرة (المصدر نفسه ،17-20)

في المقام الأول يهتم المرء بسبل عمله ومعيشته، ليكفي حاجته وحاجة أفراد أسرته بالغذاء والسكن وغير ذلك من لوازم الحياة، ولكن يوجد بجانب ذلك أشخاص عدة يهتمون بالمجتمع الذي يعيشون فيه، ويكونون على استعداد للتطوع وإفادة الآخرين، أي أن المجتمع المدني ينمو بمقدار استعداد أفراده على العطاء بدون مقابل لإفادة الجماعة، وفي المجتمعات الديموقراطية تشجع على ذلك النشاط الحكومات.

يستخدم المجتمع المدني عادة كمفهوم وصفي لتقييم التوازن بين سلطة الدولة من جهة، والهيئات والتجمعات الخاصة من جهة أخرى ، فالشمولية مثلاً تقوم على إلغاء المجتمع المدني، ومن ثم يوصف نمو التجمعات والأندية الخاصة وجماعات الضغط والنقابات العمالية المستقلة في المجتمعات الشيوعية السابقة بعد انهيار الحكم الشيوعي، توصف هذه الظواهر بعودة المجتمع المدني. (ابو النصر،2007: 33)

ومع ذلك، يلتصق مفهوم المجتمع المدني في أغلب الحالات بدلالات معيارية وأيديولوجية. فوفقاً للرؤية الليبرالية التقليدية، يعرف لاري ديموندLarry imond المجتمع المدني،بأنه(الاعمال الجماعية للمواطنين في المجال العام والتي تتضمن مصالحهم ومشاعرهم وافكارهم وتبادل المعلومات وتحقيق المصالح الجماعية وتقديمها الى السلطة لحث القائمين عليها بالأخذبها) .(جرامشي ،1999: 22)

وهذ يعني ان المجتمع المدني يتسم بأنه مجال **تطوع الاختيار**، و**الحرية الشخصية** ،و**المسئولية الفردية** ، تجاه المجتمع الذي يعيش فيه المرء ويريد العطاء له بما لديه من إمكانيات معرفة أو أمكانيات مادية،أى أن المجتمع المدني يتيح للأفراد المجال لتشكيل مصائرهم الخاصة ومساعدة الآخرين، ويفسر ذلك أهمية وجود مجتمع مدني قوي متسم بالحيوية في صورة تأسيس جمعيات تطوعية ومنتديات وجمعيات خيرية كملمح أساسي للديموقراطية الليبرالية، والتفضيل الأخلاقي لدى الليبراليين التقليديين للمجتمع

المدني ،وهو ما يظهر في الرغبة في تعضيد عمل الأجهزة التنفيذية في الدولة عن طريق النشاط في المجال الخاص.

وعلى النقيض من ذلك، يوضح الاستخدام الهيجلي (نسبة الى هيجل) للمفهوم أبعاده السلبية، اذ يضع أنانية المجتمع المدني في مواجهة الإيثار المعزز في إطار كل من الأسرة والدولة، من ناحية ثالثة، فإن الماركسيين والشيوعيين عادة ما ينظرون إلى المجتمع المدني بصورة سلبية ،اذ يربطونه بالهيكل الطبقي غير المتكافئ والمظالم الاجتماعية، وتبرر مثل هذه الآراء التخلص من الهيكل القائم للمجتمع المدني كلية، أو تقليص المجتمع المدني من خلال التوسع في قوة الدولة ودورها التنظيمي، ولكن التاريخ يبين أن تلك السياسات الماركسية والشيوعية والاستبدادية قد فشلت.(موسى ، 1419 : 22)

تتفاوت النظرة الى دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد المالي والاداري، بين معارض يعد انها خطر على الاستقرار الاجتماعي، وعلى الثقافة المحلية كونها نموذجاً غربياً ذا ثقافة غربية،وبين مؤيد يرى فيها شريكاً يساهم في توعية المجتمع.

وتمكينه للمشاركة والانخراط في تحسين معيشة المواطنين، قد يكون هذا التفاوت ناتجاً عن الاختلاف في فهم المجتمع المدني، لا بل في القصور في فهم التعريف العام المعتمد للمجتمع المدني بما هو "المجال خارج السلطة والسوق والعائلة، حيث ينتظم الافراد والمؤسسات بمختلف اشكالهم وانتماءاتهم للدفاع عن المصالح المشتركة"، او ربما يعود الانطباع الخاطئ عن المجتمع المدني الى التشوهات في تكوينه وممارساته ، مثل العمل الواجهيللأحزاب وجهات تتبنى العنف والارهاب ،وتبني مسؤولين حكوميين واعضاء مجلس النواب ومجالس المحافظات وعدد من المؤسسات الحكومية لمنظمات غير حكومية مناصرة لها أو تحقق أهدافا السياسية ، وهي أساءة لهذه الجهات السياسية أو الحكومية قبل أن تكون أساءة لمنظمات المجتمع المدني، ألا ان ذلك لا يجب ان يؤدي الى تعميم هذه التجارب من غير مقاربة الموضوع مقاربة شاملة تتناول المفهوم والتجارب الناجحة والجهود الآيلة الى تحسين أدائه وتطويره.(جرامشي ،1999: 44)

فقد شهدت العقود الماضية تنامياً لحضور وتأثير منظمات المجتمع المدني على كافة المستويات الدولية، لاسيما في المسارات التي نظمتها منظمة الامم المتحدة حول التنمية وحقوق الانسان والبيئة وغيرها، ووطنية خاصة في إطار الشراكات والمساهمات في التخفيف من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على الظروف الحياتية للمواطنين. (الصوراني، 2004 :34)

ولتلافي تأثير التجارب السلبية لمنظمات المجتمع المدني ،لا بد من اعتماد معايير لقياس أدائها وتحديد دورها ،ومن بين هذه المعاييرالتي تم تحديدها من قبل البنك الدولي ، المستوى التنظيمي للمنظمة وتقييم الاثر الاجتماعي والسياسي وفاعلية الاداء الحكومي في تقديم الخدمات، لاسيما الشفافية والادارة الرشيدة وتداول السلطة والقيم كالرؤية والاهداف ووسائل العمل ومستوى المشاركة المدنية في اعمالها وأنشطتها والبيئة الخارجية التي تعمل فيها، وضبط الفساد.
(http://worldbank.org/INTDOII/Resources/ منظمة الشفافية الدولية - تقرير الفساد العالمي لعام 2007)، وفي كل من هذه المعايير يمكن اعتماد مؤشرات تساعد على قياس أدائها ، وبالتالي تكوين صورة حقيقية عنها، وبذلك يكون التقييم موضوعيا وواقعيا.

لقد احتل العراق في بداية عام 2017 المرتبة الثانية عالميا في الفساد ،فارتفاع الهدر في الميزانية العامة واساءة توزيع الموارد وعدم وصول الموارد الى مستحقيها وابرام العقود بممارسات مشبوهة ،والتعيينات واساءة استخدام الصلاحيات وصعود مؤشر السلطة وليس المسؤولية في الخدمة العامة وغياب الاصلح ،سرقات في الثروات العامة .(عطوان، 2017: 10)

ومن الاهمية بمكان فهم الادوار الاساسية التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني ان تلعبها في عملية مكافحة الفساد لكي تتمكن من صياغة البرامج الملائمة لمشاركتها في كل مراحل العملية ،وبالتالي لا يجوز تحميل منظمات المجتمع المدني نتائج غياب السياسات الوطنية التي تقع ضمن مسؤوليات الدولة او انعكاسات استشراء آليات السوق نتيجة غياب الانظمة التي تحمي المجتمع منها.

المبحث الثاني

مؤسسات المجتمع المدني العراقي ودورها في مكافحة الفساد المالي والاداري

بداية ، قبل التطرق الى دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد بكافه انواعه السياسي منها ام الاداري امالمالي ام الاجتماعي ،والتركيز على الجانب المالي والاداري الذي هو محور الدراسة ،كان لابد ان نستوقف اولا امام ظاهرة كلية ارتبطت بالمنظومة العامة في المجتمع وهي (الفساد)،والذي بات هذا المفهوم ملازما بدرجات متفاوتة الحياة السياسية منها ام الاقتصادية ام ادارة الشأن العام، وهذا التلازم في الحقيقة انبنى على سيادة ثقافة الصراع حول النفوذ وبين ثقافة تغلب طابع الشأن العام في السلطة والممارسة الوطنية .

كذلك ان (الفساد) كمفهوم يتضمن معاني عديدة تلتقي في طياته جوهر الفكرة والمقاصد ،اذ انه يمكن ان يكون موجودا في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة فهو يجد له ارضية في أي تنظيم تكون فيه القوة لشخص واحد مسيطر او محتكر لسلعة ما او صاحب قرار ،وتكون هناك حرية في تحديد الافراد الذين يستلمون هذه السلعة او الخدمة او تمرير القرار لفئة دون الاخرى .(عبد الفضيل ،2004: 22)

ومادمنا نركز على الجانب المالي والاداري من الفساد فقد عرفه المختصين الاقتصاديين من خلال الربط في العلاقة ما بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة ونوعية المؤسسات الاقتصادية من جهة اخرى ،على اعتبار ان ضعف المؤسسات العامة يؤدي الى احد اهم اسباب الفساد مما يقود الى انخفاض الاستثمار وبالتالي بطيء مسيرة التنمية .(خير الله ،2004: 67)

في حين ترى منظمة الشفافية العالمية ان الفساد المالي والاداري ما هو الا اساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة .(بركات ،2006: 2)

اما صندوق النقد الدولي (IMF) فيعدها علاقة الايدي الطويلة المعتمدة التي تهدف الى استحصال الفوائد من هذا السلوك لمصلحة شخص واحد او مجموعة من الافراد . (الصور اني ،2004: 34)

وبمان ان هذه الظاهرة (الفساد) لها ابعاد خطيرة بمظاهر مختلفة ومتنوعة ،وقد تكون في بعض الاحيان متقاربة ومتشابهة ،وهذه المظاهر ماهي الا عبارة عن السلوكيات التي يقوم بها الافراد الذين

يمتلكون نوعا من النفوذ والسلطة (ابودية ،2004: 2) ومن بين هذه المظاهر المختلفة الصغير منها (كدفع لرشوة ام العمولة المباشرة او وضع اليد على المال العام او الابتزاز او الحصول على مواقع متقدمة للابناء والاصهار والاقارب في الجهاز الوظيفي سواء في القطاعين العام او الخاص (الجابري ،القيسي،2011: 28) او انحرافات اخلاقية لعدد من المسؤولين او حتى في سلوكيات الموظف الغير منضبطة ام الفساد الكبير منه او(الفساد الدولي) والذي يأخذ مدى واسعا عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات وعادة المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسية ،وهذا النوع من الفساد مرده ارتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي او قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما ،ويعد الاخطر نوعا .(عبد العظيم،2008: 67)

وما الى ذلك من ممارسات مما يقود الى حقيقة مهمة ان مسببات الفساد بكافة اشكالة نابعة من ثلاثة ابعاد :(كريم ،2004 : 62)

الحرمان من الموارد
الحرمان من الفرص
الحرمان من السلطة

وهناك من يوعز مسببات الفرد الى ابعاد اخرى كرغبة الفرد في تحسين وضعة المادي والحصول على حياة افضل وعدم المعرفة الجيدة بحقوق الاخرين والعلاقات التي تربطهم ببعض .(افندي، 1999: 533)

فضلا عن دور الارهاب ولما له من بعد مؤثر في ازدياد ظاهرة الفساد بكافة انواعه الاداري منه ام المالي .

الا ان الفساد المالي والاداري يرتبط بعدة عوامل ،نذكر منها : (مسرة ،2004: 127)

الية السلطة وكيفية الوصول اليها والخروج منها
مدى الحماية التي يتمتع بها المواطن تجاه السلطة والادارة العامة في اطار دولة الحق .
منظومة القيم في المجتمع نتيجة تراكمات تاريخية وثقافية .
مشاكل الادارة ذاتها وما ينتج عنها من تلكؤ أو استرخاء .

وعليه ان مكافحة الفساد بأشكاله المتنوعة ولاسيما الفساد المالي والاداري ،يتطلب معالجة فاعلة ،الى جانب توفير بدائل شرعية لعدد من وظائف الفساد ،وهذا لن يتم مالم تتوفر معايير لمكافحه الفساد ،ومن بين هذه المعايير : (كريم ، 2004: 48)

المحاسبة
حسن الاستجابة
المساواة
التوافق
المشاركة
الشفافية

حكم القانون
الفعالية

وقد نصت العديد من الاتفاقيات الدولية حقوقاً يجب ان تكفلها الحكومات لمواطنيها كالحق في العمل اللائق وليس مجرد العمل، وفي هذا المجال كان دور الفساد اساسياً في وصول الأشخاص غير المناسبين لاماكن تحتاج الى خبرات وكفاءات عالية، اثر ذلك بشكل واضح على شرائح مختلفة من المجتمع ،لاسيما الفقراء والمعوزين والعاطلين عن العمل والمسنين واثر انتشار الفساد في تردي أوضاع حقوق الاسرة العراقية وعدم تحسين الظروف المعيشية عموما واثر على القطاع الصحي والتعليم اذا لم يتم توفير سكن لائق للمواطن العراقي رغم توفر الأرض والاموال الازمة لذلك المواطن، والمشاركة في الحياة بحريّة .

كما تضمن الاتفاقيات(المشاركة الفاعلة للمواطنين من موقع المسؤولية حيث ان الحقوق تقابلها الواجبات، ومفهوم الواجبات يتعدى مجرد المساهمة في دفع الضرائب الى القيام بمهام اضافية ومباشرة كالمشاركة في مكافحة الفساد)،وهذا ما نصت علية اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2008 .(مؤسسة المرتقى للتنمية ،2017: 1)

ومن هنا تنامى دور منظمات المجتمع المدني العراقية التي اصبح عددها يتجاوز لغاية 6/30/ 2016 الى (2833) منظمة مجازة ومسجلة وحسب احصائيات دائرة المنظمات الغير حكومية العراقية .وكما موضح في الجدول رقم(1).

الجدول المرقم (1) يوضح عدد منظمات المجتمع المدني العراقية لغاية 2016/6/30

المحافظة	عدد المنظمات الغير حكومية
دهوك	16
أربيل	26
السليمانية	13
نينوى	129
كركوك	98
صلاح الدين	72
الانبار	78
ديالى	112
بغداد	1272
بابل	104
كربلاء	149

النجف	200
القادسية	102
واسط	63
ذي قار	106
المثنى	41
ميسان	72
البصرة	180

مصدر الجدول :من اعداد الباحثان.

ان ازدياد الحاجة الى انخراط جهات أضافية فيالقضاء على الفساد ،لاسيما بعد قصور الدولة واجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، ولما كانت هذه الاحتياجات حق من حقوقهم، وباتت تلبيتها ملحة وضرورية لتأمين الأمن الانساني والاستقرار الاجتماعي، كان لا بد من توسيع المجال امام منظمات المجتمع المدني لتصبح شريكاً في عملية مكافحة الفساد لاسيما الفساد المالي والاداري للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي تمتلكها ،وهذا يوضح لنا حقيقة مهمة وهي ان مكافحة الفساد المالي والاداري متكاملة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني .

وعليه يمكن في هذا المجال الاشارة الى ثلاثة انواع من المجالات التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني:

1. توفير الخدمات، وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات غير الحكومية والاهلية منذ عقود والتي تتضمن الجمعيات والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة، وتجدر الاشارة الى ان المجتمع المدني يتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، فضلاً عن قدرته في الوصول الى الفئات الأكثر حاجة لاسيما في الارياف والمناطق النائية.
2. المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال له دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها. (الفيصل ، 2016: 35)
3. المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي، من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها او التأثير في السياسات العامة لادراج هذه البدائل فيها، ولتحقيق اهدافه، يقوم هذا النوع من منظمات المجتمع المدني بتنفيذ الاستراتيجيات التالية :

استراتيجية نشر الثقة ، من خلال تبني علاقة سليمة بين المواطن والمال العام من خلال ثقة المواطن بان ما يدفعه من رسوم وضرائب يصب فعلا في مالية عامة ويوظف للخدمة العامة ،والامر في النهاية يتعلق بسلوكية القائمين على الشأن العام ومدى ثقة المواطنين بنزاهتهم ومصداقيتها اما ان يشعر المواطن ان الضرائب والرسوم سرقة وابتزاز او انها مال عام لخدمات عامة .

استراتيجية كسب الشعبية ،وهذا يتم من خلال قاعدتين :فاما ان تتم من خلال تزويد من يملك حق اصدار القرار او من يشارك فيه بالدعم المادي المباشر ،او ان تتم من خلال الدعم الغير مباشر مثل دعم الحملات لمكافحة كل اوجة الفساد .(انترنيت :ماجد ،الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق، 2011)

استراتيجية الرصد والمراقبة، ان حق الاطلاع والحصول على المعلومات هو كذلك حق من حقوق المواطن، ويساهم هذا الحق في اتاحة الفرص امام المجتمع للاطلاع على السياسات الرافضة والمكافحة للفساد المقترحة، وبالتالي الاطلاع على سبل تنفيذها وعلى نتائجها.

تطوير الأُطر القانونية حول الية عمل هذه المؤسسات وكسب التأييد من اجل الاعتراف بحقوق المواطنين وتأمينها وللقيام بهذه المهام، يستخدم المجتمع المدني الادوات المتاحة والمعترف بها دوليا من قبل كافة الحكومات بما في ذلك العهود والاتفاقيات الدولية التي تكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة الى الحق في التنمية وحقوق المرأة والطفل والاشخاص ذوي الاعاقة وغيرها.

اضافة الى شراكة مؤسسات المجتمع المدني في صياغة الانظمة والتشريعات والقوانين والسياسات العامة المنظمة لحياة الافراد في المجتمع .

استراتيجية الاستخدام الامثل لوسائل الاعلام : يؤدي الاعلام بمختلف وسائله الدور الاهم في نشر ثقافة المنظمات المجتمع المدني ودورها في تزويد المواطنين حول الاسباب والظروف التي تضطر السلطات العامة الى فرض سياسات رادعة لمكافحة الفساد .(مسرة ،2004: 140-141)

استراتيجية تفعيل المؤسسات الاقتصادية : من خلال منظمات المجتمع المدني يتم حث الهيئات الاقتصادية (مصارف ، مصانع ، تجارة ، سياحة ،....) في اطار مجتمع اهلي فاعل يقومبالإعمال التالية ضد الفساد :

الحوار مع السلطات العامة وممارسة الضغط في سبيل ترشيد السياسات الضريبية والمالية ،وتحقيقا للعدالة الاجتماعية .

ممارسة الوساطة بين الادارات العامة والمواطنين ،حسب مختلف القطاعات المهنية وتنوعها ،في سبيل تعريف المواطنين على المعاملات الادارية المتعلقة بكل مهنة والحقوق والواجبات المالية المترتبة على اصحاب المهن والدفاع عن اصحاب المهن في حال تعرضهم لظلم في ممارسة هذه الحقوق والواجبات .(المصدر نفسه: 139-140)

ممارسة الدور الضاغط من اجل تعزيز انظمة المسالة والشفافية، من خلال تقوية الدور الرقابي للمستفيدين من خدمات مؤسسات الحكومة والدفع نحو اقرار ميثاق اخلاقي يفرض على الكافة وضمن الوظائف العامة والالتزام بأداء الدور الوظيفي على اكمل وجه والمسالة في توفير المعلومات والمصادر القانونية التي تمكن من القيام بدور فعال في مراقبة التمويل السياسي للأحزاب او المرشحين للانتخابات للتأكد من التزامها بأعلى مستويات الشفافية. (كمال ،2017: 1)

وهنا لابد من بيان حقيقة مهمة ان منظمات المجتمع المدني ليس المطلوب منها ان تكون جهات تحقيقية او معنية بإجراءات التحقيق، وانما تعمل كأجهزة ساندة للقضاء والاجهزة الرقابية والبرلمان في مكافحة الفساد، والضغط من اجل اظهار تعاملات شفافة داخل المؤسسات واظهار اي حالة فساد تتوصل

اليها وتفعيل حكم القانون بما ينطوي عليه من وجود قواعد عقلانية معروفة سلفا ومطلوب من جميع الاطراف احترامها .

تأسيس مراكز البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات والرؤى وأجراء المسوحات الميدانية وتحليلها، سبيلا لوضع شرعات سلوكية على بناء ثقافة المال العام ،وبروز راي عام مناهض للفساد المالي والاداري، وهذه الشرعات ضرورية على ان فعاليتها مرتبطة بالية متابعة ورصد اشكاليات ومجالات خرقها وتطبيقها .(عبد الكريم ، 2016: 27)

فضلا عن العهود والاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد المالي والاداري، فقد دعت الامم المتحدة الى دمج منظمات المجتمع المدني في عملية القضاء على الفساد بموجب قرار الجمعية العامة المرقم (288/ 60) لسنة (8 ايلول / سبتمبر 2006) الذي ورد فيه نصا في القرار يدعو الى اشتراك الدول للمؤسسات الاجتماعية والمجتمع المدني ومنظماته في تعزيز جهودها لمكافحة الفساد من خلال العمل على ازالة اسبابه او الدوافع المؤدية الى الالتحاق بهذه الظاهرة عبر ازالة (القهر والتعسف والفقر)، وترسيخ سياسة العدالة الاجتماعية والمساواة من جهة ووضع القوانين الوقائية الرادعة والعلاجية لمكافحة الفساد من جهة ثانية .(حسن، 2016: 94-95)

كذلك اصدرت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في يناير 2009/ الكويت القرار المرقم 15والذي نص على ((تفعيل دور المجتمع المدني في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وتعزيز الشراكة مع منظماته ومؤسساته بما يحقق الاهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الاعضاء)) .(مؤسسة المرتقى للتنمية ،2017: 1)

وعليه ان دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد امر مهم ،الان هذا الدور لا يكتمل بدون اداء المجتمع المدني دور مهم ايضا في تغيير واقعهم الفاسد ،فقط عليهم ان يعرفوا حجمهم الحقيقي والمؤثر وعليهم ان يثقوا بقدرتهم على تغيير الواقع الفاسد ،وان يصب كل ذلك في اطار تنظيم انفسهم ،فالتنظيم هو مفتاح الانطلاق ومحور الحل لاية قضية .

ولكن، ولكي يقوم المجتمع المدني على المستوى الوطني بدور فاعل في المشاركة في مكافحة الفساد من خلال الانخراط في رسم سياساتها والمساهمة في تنفيذها وتقييمها، لا بد من ان يكون قادرا ومتمكنا فما هي التحديات التي تحد من هذا الدور؟.

المبحث الثالث

اليات تعزيز دور منظمات المجتمع المدني العراقي في مكافحة الفساد المالي والاداري

واجه العراق تحديات كبيرة ادت الى استمرار مغذيات الفساد وتوحشه في البلاد مما ولد استمرار حالة الاضطراب في مفاصل الدولة العراقية المختلفة ،فضعف الشعور بالمسؤولية الوظيفية تجاه تنمية وتقدم المجتمع واستمرار نظام المحاصصة الطائفية والمذهبية والولاءات السياسية والقومية يجعل من الوزارات والمؤسسات مرتعا للفساد المالي وسرقة وتهريب للاموال العراقية وغسيلها خارج البلاد .

ولكي يتمكن المجتمع المدني من المساهمة في وضع حد على ماورد اعلاه والمشاركة في رسم السياسات التنموية ورصد حسن تنفيذها والمطالبة بتصويبها سبيلا لمكافحة اوجة الفساد ولاسيما الفساد المالي والاداري موضوع الدراسة التي تحصل عندما تدعو الحاجة لذلك، لا بد التوقف عند أبرز التحديات التي تواجهها ،سبيلا لاقتراح اليات الفاعلة تساهم في تعزيز عمل هذه المنظمات وتخطي التحديات ،ولأجله تم تقسيم المبحث على شكل مطلبين ،وكالاتي :

المطلب الاول

التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في مكافحتها للفساد المالي والاداري

تواجه مؤسسات مجتمعنا المدني العراقي العديد من التحديات ،وقد تم تقسيم هذه التحديات على النحو الاتي :

اولا : التحديات الموضوعية

1. الاطار القانوني الذي ينظم عمل مختلف هيئات المجتمع المدني والاليات التي تضمن مشاركته الفاعلة والمؤثرة في صنع القرارات. (تم أقرار قانون 13 لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية مع انتظار العديد من الاتحادات والنقابات المهنية لترتيب أوضاعها القانونية).
2. المستويات المركزية ودور السلطات المحلية، وتعاطي السلطات المركزية والمحلية معه، بما في ذلك الشفافية في الحصول على المعلومات اللازمة والحق في الاطلاع، والقدرة على المحاسبة والمساءلة.
3. حداثة النظام الديمقراطي، وعدم استكمال بناء المؤسسات الدستورية، وصيغة التوافقات المرحلية في النظام السياسي.
4. وجود فجوات قانونية نتيجة التحول من النظام الدكتاتوري الشمولي الى النظام الديمقراطي، وبطء مجلس النواب في تشريع القوانين الاقتصادية وتعديلها ، وكذلك بطء المصادقة على هذه القوانين والتشريعات.(اميمة ،2012: 20)
5. عدم وصول المجتمع القناعة بالقدر الكافي بأهمية مشاركة المجتمع المدني في صناعة القرار المالي والاداري، مما يوفر كسب التأييد الشعبي لهذه القرارات ومن ثم ممارستها على ارض الواقع ،والنظر لمنظمات المجتمع المدني على انها بديل للسلطات التنفيذية والتشريعية وهذه نظرة خاطئة 100% لان منظمات المجتمع المدني ليست جزء من الحكومة او مجلس النواب ومجالس المحافظات ،بل هي جزء من تكوين الدولة من خلال أنتماء هذه المنظمات للشعب وهو مصدر السلطات وبالتالي من حقه ممارسة الدور الرقابي والتنموي وان يكون له رأي على الأقل استشاري أو دور رقابي في المحافل العامة ،بل حتى اعتمادها كخبراء ومستشارين غير حكوميين عند الحاجة وبدون مقابل مادي وكعمل تطوعي.
6. عدم الاعتماد والاهتمامان قبل الحكومة بمراكز البحوث الاقتصادية والدراسات المستقبلية والاستشارية في صياغة القرارات المالي والادارية وتحديد السياسات العامة للبلاد ،فضلا عن الجهد الحكومي الروتيني.

ثانيا : التحديات الذاتية

وتتمثل في :

القدرات الذاتية والقدرة على صياغة الرؤية ووضع الاستراتيجيات المالية والادارية وبرامج العمل التنموية الفاعلة .

التمويل ومصادره وكيفية الحصول علية فالتمويل من الضروري ان يكون ذاتيا لكي لا ينحرف نشاط المنظمة ويؤدي الى انجرارها الى مهام تخرج عن نطاق الهدف الذي انشأت من اجله .(منظمة هاريكار غير الحكومية ،2007 : 36)

آليات الحكم الرشيد داخل منظمات المجتمع المدني، كالشفافية والمساءلة والمحاسبة، والمشاركة، وتداول السلطة ، التنسيق والتعاون، وبناء التحالفات وبالتالي، لكي تتمكن منظمات المجتمع المدني من القيام بدورها المطلوب، كشريك فاعل وقوي في عملية مكافحة الفساد واستمرارية بناء وتنمية القدرات ،الشبابية والنسوية ،لاسيما في ظل خلل في استثمار طاقات الشباب وعدم خلق جيل الشباب القيادي ،وخلل في عدم أعتماد التخصص في منظمات المجتمع المدني ،مما يسبب ضياع العديد من الطاقات والاموال بل وحتى عدم تحقيق النتائج المرجوة من المشاريع ،وخلل في التفكير في عدد من المناطق ،أي العمل المدني وفق النظام الاجتماعي العشائري ،وتحكم العلاقات العشائرية والقبلية في العلاقات بين منظمات المجتمع المدني وبالنتيجة تكون كارثة على المجتمع والدولة المدنية، وتوفير الأموال والرعاية والدعم من الموازنة العامة للدولة لبرامج منظمات المجتمع المدني، وتشجيع المانحين على ذلك ، وفق ضوابط مالية وعدالة في التوزيع، قلة مراكز البحوث والدراسات ومعاهد المسح الميداني والتدريب المنهجي المتواصل. (انترنيت ،المنظمات الغير حكومية وادارة شؤون الاعلام)

وتعد منظمات المجتمع المدني شريكا اساسياًالى جانب الحكومة ،لاسيما بعدما اصبحت الدولة غير قادرة على الايفاء بالاحتياجات الاساسية للمواطنين كما ونوعا وفي الوصول الى كافة الفئات المحتاجة، كما وان تنامي دور أليات اقتصاد السوق نتيجة العولمة والتبادل الحر قد زادت من التحديات الاقتصادية والاجتماعية ،وبالتالي زادت من الحاجة الى توفير خدمات أكثر.

هذا الى جانب مما تقدم يوجد تحدي اساسي مهم تواجه هذه المنظمات وهو تعميق اعتماد الفرد العراقي على الدولة ووظائفها وغياب الافصاح والشفافية في الكشف عن عمليات الفساد لأسباب متعددة وضعف الاجراءات القانونية قد حدت من امكانيتها في تصاعد عمليات الفساد، ولآجله فان ضمان نزاهة ادارة الاموال الدولة المتنامية ستكون من التحديات الاساسية في المرحلة القادمة.

فبحسب تقرير الامم المتحدة الذي صدر عام 2013،فان اقتصاد العراق خارج قطاع النفط يبقى ضعيفا وغير قادر على خلق فرص عمل متنامية.

اما تقارير البنك الدولي تجاه العراق تشير صراحة ان الهدايا والرشاوى التي تدفع بغية الحصول على عقد حكومي تصل نسبة 100% في عدد من محافظاته كمحافظة البصرة وبحسب دراسة قامت بها النزاهة المالية الدولية لعام 2012. (التقرير الاستراتيجي العراقي لعام 2012-2014،2013: 216).

اما الاموال التي غادرت العراق بشكل غير قانوني تعادل ضعف الناتج المحلي الاجمالي لعام 2011اي ما يعادل 56%منه ،ويعود بالتأكيد للتهرب من الضرائب وغسل الاموال .

ان ماتقدم يدل على تخلف الجهاز المصرفي وعجزه عن الامساك بأدوات التطبيق السليم لاجراءات ومتطلبات منع عمليات غسيل الاموال . (خطة التنمية الوطنية2013-2014،2017 ،263)

ومع الاسف رغم وجود هيئة نزاهة وتزايد العراقيل والصعوبات التي تواجهها في التحقيق بدعاوى الفساد واصدار اوامر بالقاء القبض على المطلوبين التي توزعت مابين جرائم التزوير واوامر اختلاس والاهمال الوظيفي واوامر تهم الرشاوي وان اكثر الدوائر فسادا في العراق باجماع اغلب التقارير هي دوائر الوزارات الامنية الدفاع والداخلية ووزارات التجارة والكهرباء والبلديات والاشغال .

ان ما تقدم يدلل ان الفساد المالي والاداري مستشري في اجهزة الدولة وان هناك من يحمي الفاسدين وانتشار القيم الاجتماعية والسياسية والادارية الحاضنة للفساد او الحامية له او المتسامحة معه

وترسيخه ، ولاجلة لابد من السعي لوضع حلول فاعلة لانقاذ بلدنا ولاسيما من قبل منظمات المجتمع المدني الذي هو محور دراستنا واليات المتبعة ،وهذا ما سيكون في المحور القادم .

المطلب الثاني

اليات الفاعلة في تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني العرفي في مكافحة الفساد المالي والاداري

ان النظرة للمجتمع المدني تعتريها العديد من الملابسات التي لا بد من توضيحها، فالسلطة تنظر اليه بريبة وتخوف شديدين لاسيما لجهة مصادر التمويل التي قد تحصل عليها والادوار التي تقوم بها، ان توفير الموارد البشرية والمالية اساسي لضمان الكفاءة والمهنية في التنفيذ وفي ايصال الخدمات الى محتاجيها، وبالتالي على الجهات المعنية في السلطة، فيما لو كانت تعد المجتمع المدني شريكا، ان تساهم في رسم آليات مشاركته الفاعلة ،ومساعدته على توفير بعضا من موارده من غير ان تؤثر في رؤيته واستقلاليته الادارية والتنظيمية ان استقلالية منظمات المجتمع المدني هي مكمن قوتها، ورؤيتها هي ضمانة لنجاحها، واستراتيجياتها هي في اساس فاعليتها، وبرامجها هي وسيلتها للوصول الى المواطنين، وبقدر ما تتمكن منظمات المجتمع المدني من وضع آليات فاعلة لعملها وهيكلية تنظيمية واضحة وأنظمة أداريه شفافة ومرنة بقدر ما يصبح دورها أكبروأكثر فاعلية وتأثيرا في عملية التنمية.

وهناك حقيقة مهمة لابد من التنويه عنهاان تنوع منظمات المجتمع المدني من حيث الخبرة والاختصاص يشكل مصدر غنىً يؤدي الى التكامل، وهو لذلك يحتاج الى تفعيل آليات التنسيق والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع المدني، وبينها وبين الجهات الرسمية والقطاع الخاص بشكل كبير، ومن غير هذا التعاون لا يكون اداء مؤسسات المجتمع المدني مكتملا ، وبالتالي يصعب ان يكتب لها النجاح.

أن الفترة الماضية من عمر منظمات المجتمع المدني تحققت بالعديد من الإنجازات المهمة والمفصلية في البناء الديمقراطي، ولكن هي بداية الطريق لترسيخ الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد،وعليها أي المنظمات تقييم نفسها ذاتيا، لترتيب اولوياتها بين فترة وأخرى وتطوير أدواتها وأساليبها لتطوير وتنمية قدراتها، انطلاقا من رؤية متبناة من قبل معظم مؤسسات المجتمع المدني العراقي تفيد على ان (اصلاح مؤسسات الدولة وجعلها اكثر كفاءة ومساءلة وشفافية يعد ركنا اساسيا من اركان الحكم الصالح ،وهذا لن يتم مالم يتطلب مساندة المجتمع المدني والمواطن والقطاع الخاص)(كمال ،2017: 1)

ولاجلة ان اليات تحقيق دور مؤسسات المجتمع المدني العراقي في مكافحة الفساد المالي والاداري يتم عبر الخطوات التالية :

أن يكون النظام الديمقراطي، هو ضمانة حقيقية واقعية وعملية لتحقيق مجتمع عادل في ظل سيادة القانون، والمساواة، واحترام حقوق الأنسان. (عبد العظيم ،2002: 46-47)
تحسين نظام المحاسبة الداخلية في كل مؤسسة حكومية عاملة ،فقد قامت الحكومة منذ 2003 بدعم بناء قدرات هيئة النزاهة ،ديوان الرقابة المالية ،مكاتب المفتش العام ، مكتب منسق رئيس الوزراء للشؤون الرقابية والمجلس المشترك لمكافحة الفساد ، واصبح العراق عضوا مرشحا في مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية ،وفي هذا السياق وسعت الحكومة من نطاق الافصاح العام عن انتاج وايرادات النفط .تفعيل دور المنظمات (أي منظمات المجتمع المدني)في حث البرلمان (مجلس النواب)على تحسين الاشراف التشريعي ،بالاشتراك مع لجان النزاهة الحكومية لعمل مراجعات عامة للسلطة التنفيذية ،كما تم انشاء لجنة نزاهة في برلمان اقليم كردستان . (خطة التنمية الوطنية ، 2013: 263)
الدفع نحو تبني الحكومة ستراتيجيات وبرامج متوسطة الامد اطارا لمكافحة الفساد ،وفعلا تم المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2008 ،كما ان العراق عضو في فريق عمل

الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمكافحة الفساد ،فضلا عن وضع ستراتيجية متعددة الاوجة لمكافحة الفساد التي اطلقت عام 2010 .

القيام بدور فعال في مراقبة التمويل السياسي للاحزاب او المرشحين للانتخابات للتاكد من التزامها باعلى المستويات الشفافية من خلال توفير المعلومات والمصادر القانونية .

الخاتمة

ان من الصعوبة بمكان الالمام بكل ما من شانه ان يؤثر على عمليات الفساد ولاسيما الفساد المالي والاداري، الا ان مؤسسات المجتمع المدني العراقي كانت واحدة من هذه العوامل او المتغيرات التي كان لها دورا فاعلا في مكافحة الفساد رغم التحديات التي واجهتها ولا تزال، ولآجلة جاءت دراستنا كجزء موضح اهمية هذه المؤسسات ومدى تعاونها مع الدولي للحد من الفساد المستشري في جميع مفاصل حياة مجتمعنا.

ان انتهاج هذه المنظمات سياسات ناجحة قائمة على تحليل المعلومات والاحداث تحليلا منطقيا تستطيع ان تتمكن من تحقيق اهدافها، كما يعتمد على طبيعة علاقاتها مع الدولة، اوبعبارة اخرى مدى نجاح علاقاتها مع طبيعة النظام السياسي داخل الدولة.

وعلية يقدم الباحثان عدد من الاستنتاجات والتوصيات وكما يلي:

الاستنتاجات :

رغم تعرض بلادنا العراق للويلات والمنازعات والحروب قل نظيرها بين شعوب العالم، الا ان لا يزال شعبه يتطلع الى الرخاء المفقود والاستقرار الغائب، على الرغم من امتلاك البلد قدرات واعية وميزات خاصة يمكن استثمارها عقلانيا لأجل بلوغ الاهداف التي يرومهاالجميع.

ان تعزيز مؤسسات المجتمع المدني العراقي في مكافحة الفساد المالي والاداري بات ضرورة ملحة لمنح الامل للشعب الذين ينشدون لتطهير بلادهم

التوصيات:

يوصي الباحثان عدد من المقترحات عسى ان تفيد القارئ الكريم من بينها:

إعطاء دور ومساحة أكبر لمنظمات المجتمع المدني العراقي

اعداد وتدريب وتثقيف أعضاء منظمات المجتمع المدني بما يتناسب مع حاجة البلد للتصدي لظاهرة الفساد

توفير بيئة حاضنة سليمة لمنظمات المجتمع المدني العراقي التي تعمل بجدية عالية للتخلص من ظاهرة الفساد

إعطاء معلومات وبيانات لمنظمات المجتمع المدني بما يتناسب مع الحدود الموضوعية والمنطقية لسير عمل المؤسسات.

عدم تهميش دور المنظمات واعطاءها الفرصة للعمل جنباً الى جنب مع المؤسسات الحكومية لرصد حالات الفساد.

ان اكثر ما تعانيه مؤسسات المجتمع المدني في عملها تجاه مكافحة الفساد المالي والاداريهو الصعوبة الحصول على المعلومة ،لذا من الجدير بالذكر ان يكون هناك حلقة تواصل بين هذه المنظمات والمؤسسات الرسمية الحكومية من اجل الوصول الى دراسات وابحاث رصينة بفضل المعلومات التي تحصل عليها سواء اكان ذلك في العراق او في دولة اخرى .

العمل على خلق ثقافة دعم منظمات المجتمع المدني في داخل مجتمعنا على غرار ما موجود في الدول الاخرى .

ضرورة تبني القيادات العليا ابتداء من رئيس الوزراء وانتهاء بمسؤول اداري ان يتبنى سياسة عدم التسامح مع الفساد (فورا) مع اظهار نتائج سريعة وواضحة لبناء المصداقية واتساع نوافذ الفرص تحقيق اهداف طويلة الاجل .

دعم وسائل الاعلام لتسخيرها في كشف الفساد وحشد الدعم الشعبي لمحاربته .

ضرورة اصدار تشريعات قانونية رادعة تتضمن عقوبات صارمة بحق كل من تثبت علية تهم الاختلاس والتزوير .

اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة في اختيار الشخصيات لتولي المناصب الادارية المهمة في الدولة

المصادر:

1. ابو النصر ، مدحت ، إدارة منظمات المجتمع المدني (دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين و الشراكة والقيادة و التطوع و الشفافية و المساءلة و التشبيك)، دار ايتراك للتوزيع والنشر ، القاهرة ، 2007.
2. ابو دية ، احمد ،الفساد : اسبابه وطرق مكافحته ،ط1،شباط 2004.
3. افندي ، عطية حسن ،الممارسات الغير اخلاقية في الادارة العامة ،بحث مقدم لندوة الفساد والتنمية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1999، ص533.
4. اميمة ، فتحي محمد ،الفساد السياسي والاداري كاحد اسباب الثورات العربية : دراسة وصفية تحليلية ،ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجا ،مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر ثقافة التغيير :الابعاد الفكرية – العوامل – التمثلات /6-8-نوفمبر 2012 .
5. انترنيت : مؤسسة المرتقى للتنمية، المعايير الدولية لمنظمات المجتمع المدني ،2017
6. انترنيت :المنظمات غير الحكومية وإدارة شئون الإعلام، وثيقة خاصة بالأمم المتحدة متاحة على الموقع التالي: www.google.com
7. انترنيت :كمال ، علي ، دور مؤسسات المجتمع المدني العراقي في مكافحة الفساد ، وكالة الصحافة المستقلة ، 2017/1/17
8. أنظر: جرامشي، أنطونيو ،**كراسات السجن**، ترجمة: عادل غنيم، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1994.
9. التقرير الستراتيجي العراقي لعام 2014 ،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ،بغداد،2014.
10. الجابري ، سيف راشد ، القيسي ، كامل صكر، كيف واجة الاسلام الفساد الاداري ، 2011.
11. حسن ، صادق علي ،المجتمع المدني بين الواقعية الوجودية والمشاركة غير الفعلية ، مجلة حصاد البيان ، العدد 8،مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2016.
12. حسن، أحمد حسين، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2000.
13. حسين ،ايمن عبد الكريم ، دور مراكز الفكر والراي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، مجلة حصاد البيان ، العدد 7،مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2016.
14. الصوراني، غازي ،تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، مركز دراسات الغد العربي ، غزة ، 2004.
15. عبد العظيم ،حمدي ،عولمة الفساد وفساد العولمة ،الاسكندرية ،الدار الجامعية ، 2008.
16. عبد العظيم، زينب ،دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة ، مركز الدراسات الآسيوية ،القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002.

17. عبد الفضيل ،محمود ، مفهوم الفساد ومعاييره ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2004.
18. الفقي ،مصطفى ، الفساد الاداري والمالي بين السياسات والاجراءات ،مجلة الاصلاح الاقتصادي ، العدد9، 2005.
19. الفيصل ، عبد الكريم حسين، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في العملية التعليمية، مجلة حصاد البيان ، العدد 7،مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2016.
20. مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، ما هي المنظمات غير الحكومية، تصنيف ورقم الوثيقة: استشارات، العدد2، يونيو2002، متاح نسخة إلكترونية على موقع المركز على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:http://www.ngoce.org/content/ngodef.doc
21. مسرة ،انطوان ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (310)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004.
22. انترنيت: منظمة الشفافية الدولية – تقرير الفساد العالمي لعام 2007.
http://worldbank.org/INTDOII/Resources/
23. منظمة هاريكار غير الحكومية ،دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية ، دهوك ،مطبعة زانا ، اذار 2007
24. عطوان ،خضر عباس ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ،جامعه النهرين ،كلية العلوم السياسية ، 2017.
25. انترنيت : ياسر خالد بركات ،الفساد الاداري مفهومة ومظاهره وأسبابه ،مع اشارة الى تجربة العراق في الفساد ، شبكة النبأ، العدد80،كانون الثاني 2006
http:// www.annabaa.org/list/send/share.htm.
26. انترنيت :ماجد ،الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق،مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون ،2011